مجلة البحوث الأكاديمية، المجلد 30، العدد 02، 2026 "223-231"

تحولات العلاقات الروسية الليبية (1955- 2025): دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية

أشرف على احميده
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - مصراتة، قسم العلوم السياسية، ليبيا

DOI: https://doi.org/10.65540/wec50046

استلمت الورقة بتاريخ 2026/07/18، وقبلت بتاريخ 2026/09/07، ونشرت بتاريخ 2026/09/07

الكلمات المفتاحية:
العلاقات الروسية الليبية، السياسة الخارجية الروسية، التعاون العسكري، الجيوسياسية، الأمن الإقليمي.

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور العلاقات الروسية الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 1955 - 2025م، من خلال تتبع مسارها التاريخي، ودراسة أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتحليل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في تشكيل هذه العلاقات. واعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي لرصد تطور العلاقات الثنائية وتفسير دوافع التعاون بين البلدين وتقييم انعكاساته على مصالحهما الاستراتيجية.

وتبين نتائج الدراسة أن العلاقات الروسية الليبية مرت بعدة مراحل متباينة؛ إذ بدأت بإقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1955م، ثم شهدت توسعًا ملحوظًا بعد وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة عام 1969م، قبل أن تتراجع خلال تسعينيات القرن العشرين نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وفرض العقوبات الدولية على ليبيا، ثم استعادت زخمها تدريجيًا مع مطلع الألفية الثالثة، لتدخل بعد عام 2011م مرحلة جديدة اتسمت بتنامي الحضور الروسي في الساحة الليبية.

وتخلص الدراسة إلى أن ليبيا تمثل ركيزة جيوسياسية مهمة في الاستراتيجية الروسية تجاه شمال أفريقيا، وأن مستقبل العلاقات الروسية الليبية سيظل مرهونًا بتطورات الأوضاع السياسية والأمنية داخل ليبيا، فضلًا عن طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.

1. مقدمة

تُعد العلاقات الروسية الليبية من أبرز أنماط التفاعلات الدولية في منطقة شمال أفريقيا، نظراً لما تمثله ليبيا من أهمية جيوسياسية واقتصادية، وما تسعى إليه روسيا من تعزيز حضورها الاستراتيجي في البحر المتوسط والقارة الأفريقية. وقد شهدت هذه العلاقات تحولات متعاقبة تأثرت بطبيعة النظام الدولي، والتغيرات السياسية الداخلية في كلا البلدين، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل موازين القوى في المنطقة [1].

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وليبيا في الرابع من سبتمبر عام 1955م، إلا أنها اكتسبت زخماً أكبر عقب وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة عام 1969م، حيث اتجهت ليبيا إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعزيز تعاونها مع موسكو، ولا سيما في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية. وأسهم هذا التقارب في ترسيخ مكانة ليبيا بوصفها أحد أهم شركاء الاتحاد السوفيتي في شمال أفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة [2].

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، دخلت العلاقات الروسية الليبية مرحلة من التراجع نتيجة التحولات التي شهدها النظام الدولي، إلى جانب العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا آنذاك. غير أن وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مثّل نقطة تحول في السياسة الخارجية الروسية، إذ سعت موسكو إلى استعادة نفوذها الدولي وإحياء علاقاتها مع شركائها التقليديين، وكان الملف الليبي من بين أبرز أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [3،4].

وأحدثت التطورات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م تحولاً جديداً في طبيعة العلاقات بين البلدين، إذ تبنت روسيا سياسة أكثر انخراطاً في الأزمة الليبية، من خلال توسيع حضورها السياسي والعسكري والاقتصادي، والحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف الليبية، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا، في ظل احتدام التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ داخل ليبيا [5]. وتكتسب دراسة العلاقات الروسية الليبية أهمية متزايدة في ضوء التحولات الجيوسياسية الراهنة، لكونها تكشف عن طبيعة التنافس الدولي في المنطقة، وتوضح الكيفية التي توظف بها القوى الكبرى أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. كما تسهم في فهم انعكاسات هذا التنافس على مسار الأزمة الليبية ومستقبل الاستقرار الإقليمي [6].

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور العلاقات الروسية الليبية خلال الفترة (1955–2025)، من خلال تتبع مراحل تطورها التاريخي، وتحليل أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في تشكيل مسارها، وصولاً إلى استشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر [7].

asharfamohamed12@gmail.com

1.1 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من أهمية فهم العوامل التي أسهمت في تشكيل مسار العلاقات الروسية الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 1955م إلى عام 2025م، في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها النظامان الإقليمي والدولي، وما نتج عنها من إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة شمال أفريقيا. كما تبرز المشكلة في محاولة تفسير طبيعة التفاعل بين المتغيرات الداخلية الليبية والتنافس الدولي والإقليمي، ومدى انعكاس ذلك على تطور العلاقات الثنائية ومكانة ليبيا في الاستراتيجية الروسية.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أثرت التحولات الإقليمية والدولية خلال الفترة (1955–2025) في مسار العلاقات الروسية الليبية، وما انعكاسات تطورها على التوازنات الجيوسياسية في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توازي أهداف الدراسة:

س1: كيف تطورت العلاقات الروسية الليبية تاريخيًا منذ عام 1955م حتى عام 2025م عبر مراحل تحول النظام الدولي (الحرب الباردة، وما بعد الحرب الباردة، والنظام الدولي الراهن)؟

س2: ما الأبعاد الأساسية (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية) التي حكمت مسار التعاون بين البلدين، وما مدى تطور كل بُعد منها عبر مراحل العلاقة المختلفة؟

س3: ما أثر العوامل الداخلية الليبية (الصراع السياسي، والانقسام المؤسسي، وتعدد مراكز القوة) والتنافس الدولي والإقليمي في توجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا؟

س4: ما تداعيات إعادة التموضع الروسي في ليبيا بعد عام 2011م على التوازنات الجيوسياسية في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط، وعلى علاقات روسيا بالقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الملف الليبي؟

2.1 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن العلاقات الروسية الليبية تتأثر بدرجة كبيرة بالتحولات التي يشهدها النظامان الإقليمي والدولي، وأن انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، ثم إلى التعددية القطبية، أسهم في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، بما أدى إلى تنامي الحضور الروسي السياسي والعسكري والاقتصادي، وعزز من دور موسكو في التأثير في التوازنات الجيوسياسية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط.

3.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تتبع التطور التاريخي للعلاقات الروسية الليبية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1955 وحتى عام 2025م.
- تحليل أبعاد التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي بين روسيا وليبيا في مختلف المراحل التاريخية.
- تفسير العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في تشكيل مسار العلاقات الثنائية.
- تقييم طبيعة الدور الروسي في ليبيا منذ عام 2011 وانعكاساته على الأمن والاستقرار الإقليمي.
- استشراف مستقبل العلاقات الروسية الليبية في ضوء المتغيرات الجيوسياسية والتحولات التي يشهدها النظام الدولي.

4.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية التي تحكم العلاقات الروسية الليبية، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وما نتج عنها من إعادة تشكيل لموازين القوى في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط. كما تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى تنامي الدور الروسي في ليبيا منذ عام 2011م، وما صاحبه من تزايد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في المنطقة.

وتتجلى أهمية الدراسة في جانبين رئيسين:

أولًا: الأهمية العلمية

- تسهم في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقات الروسية الليبية، وهي من الموضوعات التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة.
- تقدم تحليلًا شاملًا لتطور العلاقات الروسية الليبية خلال فترة زمنية تمتد لسبعة عقود (1955–2025)، بما يبرز العوامل المؤثرة في مسار هذه العلاقات وتحولاتها.
- توظف مفاهيم الجيوبوليتيكا والعلاقات الدولية في تفسير طبيعة التفاعل بين روسيا وليبيا، بما يعزز الفهم العلمي للدور الروسي في شمال أفريقيا.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

- تسهم في تفسير طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وأهدافها الاستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط.
- توفر إطارًا تحليليًا يمكن أن يستفيد منه الباحثون وصناع القرار والمهتمون بالشؤون الليبية والدولية في فهم أبعاد التنافس الدولي وانعكاساته على مستقبل ليبيا.
- تساعد في استشراف مستقبل العلاقات الروسية الليبية في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، بما يدعم الدراسات المستقبلية المتعلقة بالأمن الإقليمي والتوازنات الجيوسياسية.

5.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على تكامل المنهجين التاريخي والتحليلي بما ينسجم مع طبيعة الموضوع وأهدافه.

فقد استُخدم المنهج التاريخي لتتبع نشأة العلاقات الروسية الليبية ورصد مراحل تطورها منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1955م وحتى عام 2025م، مع تحليل السياقات التاريخية والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في مسارها.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير أبعاد العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين، وتحليل دوافع السياسة الروسية تجاه ليبيا، وتقييم انعكاسات هذه العلاقات على المصالح الاستراتيجية للطرفين، إضافة إلى دراسة أثر التحولات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل طبيعة التفاعل الروسي الليبي خلال الفترة محل الدراسة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تستند الدراسة إلى المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تفترض أن الدولة تسعى إلى تعظيم مصالحها الوطنية والحفاظ على أمنها القومي وتوسيع نطاق نفوذها في البيئة الدولية. وفي هذا السياق، يمكن تفسير السلوك الروسي تجاه ليبيا باعتباره جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الحضور الروسي في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، واستعادة مكانة روسيا بوصفها قوة دولية فاعلة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

كما تستفيد الدراسة من مفاهيم الجيوسياسة وتوازن القوى لتفسير الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الروسية الليبية، وتحليل تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل طبيعة التفاعل بين الطرفين خلال الفترة محل الدراسة.

1.2 الدراسات السابقة

حظيت العلاقات الروسية الليبية باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والأجنبية، ولا سيما بعد التحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، إلا أن معظم الدراسات ركزت على جوانب محددة من هذه العلاقات، سواء من منظور السياسة الخارجية الروسية، أو التدخلات الدولية في ليبيا، أو التنافس الجيوسياسي في منطقة شمال أفريقيا.

- تناولت دراسة [8] "الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م"، وركزت على الأدوات التي وظّفتها روسيا لتعزيز حضورها، منها الدعم العسكري لقوات خليفة حفتر عبر مجموعة فاغنر، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية في مجالي الطاقة النووية السلمية والتعاون المصرفي، وأثر ذلك في مجريات الصراع الليبي واستقراره. غير أن الدراسة اقتصرت على المرحلة اللاحقة لعام 2011م، ولم تتناول الجذور التاريخية للعلاقة منذ عام 1955م، كما لم تربط تطور الدور الروسي بالتحولات المتعاقبة في النظامين الإقليمي والدولي عبر المراحل الزمنية المختلفة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

- تناولت دراسة [9] "السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي"، وركزت على تحولات الموقف الروسي تجاه ليبيا منذ اندلاع أحداث 2011، وربطت ذلك بالجذور التاريخية للعلاقة منذ عهد المملكة الليبية ثم مرحلة القذافي، إلا أن تركيزها الأساس انصبّ على مرحلة ما بعد الربيع العربي دون تقديم معالجة موازنة للأبعاد الثلاثة (السياسية والعسكرية والاقتصادية) عبر كامل الفترة الممتدة حتى الوقت الراهن.

- تناولت دراسة [10] الاستراتيجية الروسية في ليبيا بعد بروز مجموعة فاغنر، محللةً الأهداف الاستراتيجية لموسكو في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وأوضحت أن روسيا تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في ليبيا، إلا أن الدراسة انحصرت في مرحلة ما بعد عام 2014م ولم تتناول الجذور التاريخية للعلاقات الروسية الليبية.

1.1.2 التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بالدور الروسي في ليبيا، ولا سيما بعد عام 2011م، مع اختلاف هذه الدراسات في نطاقها الزمني والزوايا التي تناولت من خلالها العلاقات الروسية الليبية. فقد ركزت دراسة [8] على أدوات الحضور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م، وبصفة خاصة الدعم العسكري لقوات خليفة حفتر من خلال مجموعة فاغنر، إلى جانب التعاون في مجالي الطاقة النووية السلمية والمصرفي، بينما تناولت دراسة [9] تطور السياسة الروسية تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مع الإشارة إلى بعض الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين. أما دراسة [10] فقد ركزت على الاستراتيجية الروسية في ليبيا في ظل تنامي دور مجموعة فاغنر، وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في تفسير طبيعة الحضور الروسي في ليبيا، فإنها تكشف عن فجوة بحثية تتمثل أساسًا في غياب دراسة تاريخية تحليلية متكاملة تتتبع مسار العلاقات الروسية الليبية منذ بدايتها الرسمية عام 1955م وحتى عام 2025م، وتربط بين مراحل تطورها المختلفة والتحولات التي شهدها النظامان الإقليمي والدولي. كما أن الدراسات السابقة ركزت بدرجة أكبر على مرحلة ما بعد 2011م، في حين لم تحظَ المراحل السابقة بالقدر نفسه من التحليل، ولا سيما مرحلة تأسيس العلاقات في عهد المملكة الليبية، ومرحلة التقارب والتعاون خلال عهد معمر القذافي، ثم مرحلة التراجع التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وصولًا إلى إعادة بناء العلاقات الروسية الليبية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تنظر إلى الدور الروسي في ليبيا باعتباره ظاهرة مرتبطة فقط بالأزمة التي أعقبت عام 2011م، وإنما تتعامل معه باعتباره مسارًا تاريخيًا متدرجًا مر بمراحل متعددة، تأثرت بالمتغيرات الداخلية في ليبيا، وبطبيعة السياسة الخارجية الروسية، وبالتحولات التي طرأت على النظام الدولي والإقليمي. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقات الروسية الليبية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي :البعد السياسي، والبعد العسكري، والبعد الاقتصادي، مع تتبع تطور هذه الأبعاد عبر الفترة الممتدة من عام 1955م إلى عام 2025م.

وبذلك تسهم الدراسة الحالية في سد جانب من النقص في الأدبيات السابقة من خلال الجمع بين المنظور التاريخي والمنظور الاستراتيجي في دراسة العلاقات الروسية الليبية، وتحليل استمرارية المصالح الروسية وتغير أدوات تحقيقها عبر المراحل الزمنية المختلفة. كما تركز على تفسير أسباب عودة روسيا بقوة إلى الساحة الليبية بعد عام 2011م، ومدى ارتباط ذلك بمصالحها في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وبسعيها إلى تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي. ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تمثل امتدادًا للدراسات السابقة، مع تقديم معالجة أشمل من حيث النطاق الزمني، وتعدد الأبعاد، وربط التطورات الثنائية بالسياقين الإقليمي والدولي.

2.1.2 الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة عربية حديثة تجمع بين التحليل التاريخي والاستراتيجي للعلاقات الروسية الليبية خلال الفترة (1955–2025)، وتربط بين تطور هذه العلاقات والتحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل لمراحل تطور العلاقات الروسية الليبية، وتفسير محدداتها، وبيان انعكاساتها على التوازنات الجيوسياسية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط.

2.2. التحولات الاستراتيجية في العلاقات السوفيتية والروسية مع ليبيا (1955 - 2025)

أولا: مرحلة تأسيس العلاقات السوفيتية الليبية (1955 - 1969):

تعود جذور العلاقات السوفيتية الليبية إلى مرحلة سبقت إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، إذ ارتبط الموقف السوفيتي تجاه ليبيا منذ أربعينيات القرن العشرين بالتطورات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبالتنافس بين القوى الكبرى حول مستقبل المستعمرات والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط. ومن ثم، فإن دراسة هذه المرحلة تقتضي عدم الاقتصار على تاريخ 4سبتمبر 1955م، وهو تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين المملكة الليبية المتحدة والاتحاد السوفيتي، وإنما ينبغي الرجوع إلى بعض المواقف السوفيتية التي ظهرت خلال المؤتمرات الدولية التي ناقشت مستقبل الأراضي الليبية قبل استقلالها.

ففي عام 1943م، برزت ضمن المناقشات الدولية المتعلقة بمستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في شمال أفريقيا مسألة الدور الذي يمكن أن تؤديه القوى الكبرى في إدارة أو الإشراف على بعض الأقاليم الليبية، ومن بينها إقليم طرابلس. وقد عكست هذه المناقشات اهتمام الاتحاد السوفيتي بالحصول على موطئ قدم سياسي في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا، في ظل التحولات التي فرضتها الحرب العالمية الثانية وتراجع النفوذ الإيطالي في ليبيا. وتواصلت المواقف والمناقشات بشأن مستقبل ليبيا خلال مؤتمر موسكو عام 1944م، ثم مؤتمر بوتسدام عام 1945م، حيث أصبحت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة جزءًا من الترتيبات الدولية التي أعقبت الحرب، الأمر الذي أتاح للاتحاد السوفيتي فرصة للتعبير عن مصالحه ومواقفه تجاه مستقبل ليبيا.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ازدادت أهمية ليبيا في الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى نتيجة موقعها الجغرافي في شمال أفريقيا وإطلالتها على البحر المتوسط، فضلًا عن قربها من طرق الملاحة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا السياق، اتجه الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز حضوره السياسي في منطقة المتوسط، مستفيدًا من التحولات التي شهدها النظام الدولي، ولا سيما بداية تراجع الاستعمار التقليدي وصعود حركات الاستقلال الوطني. وقد أسهمت هذه التطورات في تشكيل الخلفية السياسية التي سبقت إقامة العلاقات الرسمية بين موسكو وطرابلس.

ومع حصول ليبيا على استقلالها في 24ديسمبر 1951م، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الخارجية للدولة الليبية، وأصبحت المملكة الليبية المتحدة تسعى إلى بناء شبكة من العلاقات الدولية تضمن لها الاعتراف والاستقلال وتدعم قدرتها على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. وفي المقابل، كان الاتحاد السوفيتي يعمل على توسيع علاقاته مع الدول حديثة الاستقلال، في إطار المنافسة الدولية مع الولايات المتحدة والدول الغربية خلال مرحلة الحرب الباردة. وقد التقت رغبة ليبيا في تنويع علاقاتها الخارجية مع سعي موسكو إلى توسيع نفوذها السياسي في أفريقيا والبحر المتوسط.

وفي هذا الإطار، أقامت المملكة الليبية المتحدة والاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية رسمية في 4بتمبر 1955م، لتدخل العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بالاتصال الدبلوماسي المباشر. وجاء تأسيس هذه العلاقات في سياق دولي اتسم باحتدام المنافسة بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما تزامن مع تنامي اهتمام الاتحاد السوفيتي بالدول العربية ودول العالم الثالث، وسعيه إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية معها باعتبارها جزءًا من استراتيجية أوسع لمواجهة النفوذ الغربي.

وخلال الفترة 1969–1955م، ظلت العلاقات السوفيتية الليبية محدودة نسبيًا مقارنة بما ستشهده في مراحل لاحقة، وذلك نتيجة طبيعة السياسة الخارجية للمملكة الليبية وموقعها ضمن التوازنات الدولية في مرحلة الحرب الباردة. فقد ارتبطت ليبيا بعلاقات وثيقة مع بريطانيا والولايات المتحدة، كما استضافت قواعد عسكرية غربية، الأمر الذي حدّ من إمكانية تطور التعاون الليبي السوفيتي إلى مستوى استراتيجي واسع. ومع ذلك، فإن إقامة العلاقات الدبلوماسية مثلت خطوة مهمة في مسار العلاقات الثنائية، لأنها أسست لقناة رسمية للتواصل السياسي ومهدت لتطور العلاقات في المرحلة اللاحقة.

يمكن تقسيم مرحلة التأسيس إلى محطتين زمنيتين مترابطتين :الأولى تمتد من 1943إلى 1951م، وتمثل مرحلة تشكل الموقف السوفيتي تجاه مستقبل ليبيا في إطار المؤتمرات والترتيبات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ثم مرحلة 1969–1951م، التي تمثل مرحلة الدولة الليبية المستقلة وإقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع الاتحاد السوفيتي عام 1955م. وتنتهي هذه المرحلة بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م، التي أحدثت تحولًا جوهريًا في توجهات السياسة الخارجية الليبية، وفتحت المجال أمام انتقال العلاقات السوفيتية الليبية من مستوى دبلوماسي محدود إلى مستوى أكثر اتساعًا في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية خلال العقود التالية [3،4].

واتسمت العلاقات السوفيتية الليبية خلال السنوات الأولى التي أعقبت إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1955م بالحذر والتدرج، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى طبيعة توجهات السياسة الخارجية للمملكة الليبية المتحدة وارتباطها الوثيق بالقوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، اللتين تمتعتا بنفوذ سياسي وعسكري مهم داخل ليبيا خلال تلك المرحلة. وقد حدّت هذه الارتباطات من إمكانية انتقال العلاقات الليبية السوفيتية إلى مستوى استراتيجي واسع، وجعلت التعاون بين الطرفين يتحرك ضمن نطاق محدود يتناسب مع التوازنات الدولية التي فرضتها أجواء الحرب الباردة.

لم تقتصر العلاقات الثنائية على التمثيل الدبلوماسي، وإنما شهدت خلال عقد الستينيات عددًا من مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي. ومن أبرز المؤشرات العملية على ذلك إبرام اتفاقية تجارية بين ليبيا والاتحاد السوفيتي عام 1961م، والتي مثلت خطوة مهمة في تنظيم المبادلات التجارية بين الطرفين، وفتحت المجال أمام تطوير العلاقات الاقتصادية بصورة أكثر انتظامًا. كما شملت الاتصالات الثنائية جوانب ثقافية وتعليمية، من بينها إتاحة فرص للتعاون في مجال التعليم والدراسات والتبادل العلمي، في إطار السياسة السوفيتية الرامية إلى توسيع علاقاتها مع الدول النامية والدول حديثة الاستقلال.

وتشير هذه المعطيات إلى أن التعاون السوفيتي الليبي خلال الفترة 1969–1955م كان ذا طبيعة تدريجية ومحدودة، إذ بدأ بالعلاقات الدبلوماسية، ثم انتقل إلى بعض صور التعاون التجاري والاقتصادي، كما ظهرت مجالات للتواصل الثقافي والتعليمي. غير أن هذا التعاون لم يتطور إلى شراكة عسكرية أو تحالف استراتيجي، وذلك بسبب استمرار ارتباط ليبيا بالمنظومة الغربية ووجود القواعد والمنشآت العسكرية البريطانية والأمريكية على الأراضي الليبية، فضلًا عن طبيعة السياسة الخارجية للملكية الليبية التي حافظت على علاقات وثيقة مع الدول الغربية.

يمكن القول إن الاتفاقية التجارية لعام 1961م تمثل إحدى المحطات المهمة في تطور العلاقات السوفيتية الليبية خلال العهد الملكي، لأنها تكشف عن انتقال العلاقة من مجرد التمثيل السياسي إلى بناء قنوات للتعاون الاقتصادي. كما أن الاهتمام بالتبادل التعليمي والثقافي يعكس محاولة الطرفين توسيع مجالات الاتصال الثنائي، وإن بقيت هذه العلاقات في إطار محدود ولم تصل إلى مستوى التعاون الذي ستشهده العلاقات بين البلدين بعد ثورة 1969م، عندما اتجهت ليبيا إلى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالًا عن الغرب، الأمر الذي وفر ظروفًا أكثر ملاءمة لتوسيع التعاون مع الاتحاد السوفيتي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية [1].

ومع نهاية عقد الستينيات، شهدت العلاقات السوفيتية الليبية تحولًا جوهريًا عقب قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م بقيادة العقيد معمر القذافي، التي أحدثت تغييرًا في توجهات السياسة الخارجية الليبية. فقد تبنى النظام الجديد سياسة تقوم على تعزيز الاستقلال عن النفوذ الغربي والانفتاح على الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أسهم في إرساء أسس تعاون سياسي وعسكري واقتصادي أكثر عمقًا بين البلدين [1].

شكّل التحول السياسي في ليبيا عام 1969م نقطة انطلاق لمرحلة جديدة في العلاقات السوفيتية الليبية، إذ اتجهت موسكو إلى توسيع التعاون مع ليبيا في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية، بما أسهم في تمهيد الطريق أمام قيام شراكة استراتيجية اتضحت بصورة أكبر خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات [7].

وتمثل الفترة 1969–1955م مرحلة تأسيس العلاقات السوفيتية الليبية، حيث شهدت إرساء الأطر الدبلوماسية والقانونية للعلاقات الثنائية، ومهدت لانتقالها لاحقًا إلى مستويات أوسع من التعاون الاستراتيجي في ظل تحولات الحرب الباردة [2،4].

ثانياً: مرحلة الشراكة الاستراتيجية الليبية السوفيتية (1969 - 1991):

شكّلت ثورة سبتمبر 1969م بقيادة العقيد معمر القذافي نقطة تحول رئيسية في العلاقات الليبية السوفيتية، إذ تبنى النظام الجديد سياسة خارجية أكثر استقلالًا عن الغرب، الأمر الذي أتاح توسيع التعاون مع الاتحاد السوفيتي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، تطورت العلاقات إلى مستوى أقرب إلى الشراكة الاستراتيجية، خاصة في المجال العسكري، حيث أصبحت ليبيا من أبرز الدول العربية المستوردة للسلاح السوفيتي، وحصلت على أعداد كبيرة من الطائرات والدبابات ومنظومات الدفاع الجوي، إلى جانب برامج التدريب والخدمات الفنية والخبراء العسكريين السوفيت [2،5].

وشهد التعاون الاقتصادي والفني توسعًا بالتوازي مع التعاون العسكري، ولا سيما في قطاع النفط والبنية التحتية والتدريب الفني، كما عززت الزيارات المتبادلة المستوى السياسي للعلاقات، ومن أبرزها زيارات معمر القذافي إلى الاتحاد السوفيتي في أعوام 1976م و1981م و1985م، والتي أسهمت في دعم الاتصالات السياسية وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين.

وعليه، تمثل الفترة 1969–1989م مرحلة التحول من العلاقات الدبلوماسية المحدودة إلى التعاون الاستراتيجي، إذ استفادت ليبيا من الدعم العسكري والتقني السوفيتي لتعزيز قدراتها، بينما تمكن الاتحاد السوفيتي من توسيع نفوذه في ليبيا والبحر المتوسط وشمال أفريقيا، في إطار التنافس الدولي الذي ميز مرحلة الحرب الباردة.

ثالثاً: مرحلة تراجع العلاقات الروسية الليبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1991 - 2011):

شهدت العلاقات الليبية الروسية خلال الفترة **2010–1991م** مرحلتين متباينتين؛ تمثلت الأولى في تراجع العلاقات عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها روسيا، إلى جانب العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا خلال تسعينيات القرن العشرين، وهو ما حدّ من فرص التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين. ومع ذلك، لم تنقطع العلاقات بصورة كاملة، إذ شهد عام 1995م تشكيل لجنة حكومية مشتركة للتعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية، بما مثّل بداية لإعادة تنشيط العلاقات الثنائية. كما شهد عام 1998م توقيع اتفاقية للتعاون في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية، الأمر الذي عكس عودة الاهتمام الروسي بالقطاع الاقتصادي الليبي [5].

ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، بدأت موسكو في تبني سياسة أكثر اهتمامًا باستعادة حضورها الدولي، ومن بينها إعادة تنشيط علاقاتها مع ليبيا. وفي هذا السياق، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى ليبيا عام 2008م، وهي زيارة شكلت محطة مهمة في إعادة بناء العلاقات الثنائية، حيث بحث الجانبان ملفات التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتعاون العسكري والاقتصادي. كما شهدت المرحلة توسعًا تدريجيًا لنشاط الشركات الروسية في قطاع النفط والبنية التحتية، بالتوازي مع عودة الاتصالات الدفاعية [1].

تزايد التعاون العسكري بصورة ملحوظة في نهاية هذه المرحلة؛ ففي عام 2010م أُعلن عن توقيع روسيا وليبيا عقودًا عسكرية بلغت قيمتها نحو 1.8مليار دولار وفق بعض التقارير، شملت أسلحة ومعدات عسكرية مختلفة، كما جرى بحث صفقات إضافية تتضمن طائرات ومعدات عسكرية ومنظومات دفاع جوي. وتبرز هذه التطورات أن العلاقات لم تكن مجرد استعادة للاتصالات السياسية، وإنما اتجهت تدريجيًا نحو إعادة بناء المصالح الاقتصادية والعسكرية التي كانت قائمة خلال المرحلة السوفيتية.

وعليه، يمكن تقسيم الفترة 2010–1991م إلى مرحلتين فرعيتين: الأولى 2003–1991م، اتسمت بالتراجع النسبي بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي والعقوبات المفروضة على ليبيا؛ والثانية 2010–2003م، شهدت انفتاحًا روسيًا ليبيًا متزايدًا، خاصة بعد رفع العقوبات الدولية عن ليبيا وتحسن العلاقات مع المجتمع الدولي، وصولًا إلى زيارة بوتين لليبيا عام 2008م وتوسع التعاون الاقتصادي والعسكري قبيل أحداث عام 2011م.

رابعاً: مرحلة عودة النفوذ الروسي في ليبيا (2011 - 2025):

أحدثت التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، تغيراً جوهرياً في طبيعة العلاقات الروسية الليبية، حيث دخلت العلاقات مرحلة جديدة اتسمت بالتعقيد، عقب سقوط النظام السابق ودخول ليبيا في حالة انقسام وصراع مسلح. وقد اتسم الموقف الروسي في البداية بالحذر، مع رفض التدخل العسكري الخارجي والدعوة إلى تسوية سياسية. ومع تصاعد الأزمة، برزت روسيا كفاعل مؤثر عبر دعمها السياسي والعسكري غير المباشر لقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، انطلاقًا من رؤية تعتبر الاستقرار مرتبطًا بوجود مؤسسة عسكرية موحدة قادرة على مكافحة الإرهاب [7،11].

وفي مرحلة ما بعد 2020م، واصلت روسيا تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في ليبيا، مع التركيز على قطاعي النفط والغاز والبنية التحتية، ضمن استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا. غير أن هذا الحضور لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بالانقسام السياسي الداخلي والتنافس الإقليمي والدولي وعدم الاستقرار الأمني [12].

يمكن اعتبار المرحلة الممتدة من 1955 إلى 2025م مرحلة إعادة تشكيل استراتيجية للعلاقات الروسية ـ الليبية، انتقلت خلالها من علاقات دبلوماسية محدودة إلى شراكة استراتيجية خلال الحقبة السوفيتية، ثم إلى التراجع والانكماش عام 1991م، ثم إلى الانفتاح التدريجي، وصولاً إلى حضور روسي بعد عام 2011م بنمط معقد من التفاعل يرتبط بتوازنات القوى والصراعات الإقليمية في ليبيا [13،14].

3.2. الوضع الراهن والتحديات في العلاقات الروسية الليبية

تشهد العلاقات بين ليبيا وروسيا خلال السنوات الأخيرة مرحلة من النشاط المتزايد، في إطار سعي موسكو إلى تعزيز حضورها الاستراتيجي في منطقة شمال أفريقيا، خاصة في ظل حالة الانقسام السياسي والأمني التي تعيشها ليبيا منذ عام 2011م. وقد اتسمت السياسة الروسية بالمرونة، من خلال الانفتاح على مختلف الأطراف الليبية، مع تركيز واضح على مناطق شرق ليبيا [15،6،16].

على الصعيد العسكري، عززت روسيا تعاونها مع قوات القيادة العامة للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، عبر تقديم أشكال من الدعم الفني والتدريب العسكري، ما أسهم في ترسيخ حضورها الأمني داخل بعض القواعد العسكرية الليبية. أما اقتصاديًا، فتسعى موسكو إلى استعادة موقعها كشريك رئيسي لليبيا من خلال التوجه نحو الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية، إضافة إلى المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار واستئناف الاتفاقيات الاقتصادية التي توقفت بعد 2011م [17،10].

ورغم هذا الحضور المتنامي، تواجه العلاقات الروسية الليبية مجموعة من التحديات البنيوية التي تحد من استقرارها واستمراريتها. يتمثل أبرز هذه التحديات في الانقسام السياسي الداخلي بين شرق ليبيا وغربها، وهو ما يعيق بناء شراكات مركزية مستقرة. كما يشكل التنافس الإقليمي والدولي على ليبيا عامل ضغط مهم، في ظل تعدد الفاعلين مثل تركيا ومصر والإمارات والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحد من هامش الحركة الروسية [18].

إضافة إلى ذلك، ما تزال الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وانتشار الجماعات المسلحة في بعض المناطق، تمثل عائقًا أمام الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية. كما أثرت تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية والعقوبات الغربية على قدرة موسكو في توسيع استثماراتها الخارجية،

بما في ذلك السوق الليبية. ولا يمكن إغفال الضغوط الدولية المتعلقة بالوجود العسكري الروسي، والذي يُنظر إليه من قبل بعض الأطراف الغربية بوصفه جزءًا من توسع نفوذ موسكو في شمال أفريقيا والبحر المتوسط [19].

وفي هذا السياق، تشير تقارير دولية حديثة إلى تنامي الوجود الروسي في ليبيا، خصوصًا في شرق البلاد، مع إعادة انتشار عناصر ومعدات عسكرية قادمة من ساحات أخرى. وتذهب بعض التقديرات إلى أن ليبيا أصبحت تمثل عقدة لوجستية في شبكة النفوذ الروسي في أفريقيا، حيث تُستخدم كنقطة عبور أو توزيع نحو دول أخرى في الساحل الأفريقي مثل السودان والنيجر ومالي وبوركينا فاسو. ويُعزز هذا التوجه ما يشير إليه بعض الباحثين من تحوّل في السلوك الروسي نحو إظهار حضور أكثر علنية مقارنة بالمرحلة السابقة.

كما يرى بعض المحللين أن هذا التوسع يعكس مقاربة روسية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل نفوذها في أفريقيا، غير أن هذا التوجه يظل محل جدل دولي واسع، خاصة في ظل الاتهامات الغربية بممارسة نفوذ عسكري غير مباشر عبر شبكات أمنية وشركات عسكرية خاصة [20].

وفي المحصلة، يمكن القول إن العلاقات الروسية ـ الليبية تدخل مرحلة إعادة تموضع استراتيجي معقد، تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والأمنية مع اعتبارات الصراع الدولي على النفوذ، إلا أن مستقبلها سيظل مرهونًا بمدى استقرار الوضع الداخلي في ليبيا، وبقدرة روسيا على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والضغوط الدولية المتزايدة.

4.2. التحدي السياسي في العلاقات الروسية ـ الليبية ودلالاته الاستراتيجية

يمثل التوسع الروسي في ليبيا أحد أبرز التحولات الجيوسياسية في منطقة شمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، حيث أثار هذا الحضور المتزايد نقاشًا واسعًا في الأوساط الغربية، خصوصًا داخل دوائر الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ناتو، يتركز القلق الغربي على مستويين رئيسيين: عسكري وسياسي.

فعلى المستوى العسكري، يُنظر إلى احتمالية ترسيخ وجود روسي على السواحل الليبية، سواء عبر قواعد بحرية في مدن مثل طبرق أو سرت، باعتباره تطورًا قد يهدد توازن القوى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويؤثر على تموضع قوات الناتو في الإقليم. أما على المستوى السياسي، فيتمثل التحدي في نجاح روسيا في الجمع بين الحضور العسكري والنشاط الدبلوماسي، لا سيما بعد إعادة فتح سفارتها في طرابلس وتكثيف لقاءاتها مع مختلف الفاعلين الليبيين، ما يجعلها طرفًا قادرًا على التواصل مع جميع مكونات المشهد السياسي الليبي [21].

وفي هذا السياق، يشير بعض التحليلات الغربية إلى أن هذا التداخل بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية قد يعزز موقع موسكو كوسيط مؤثر داخل ليبيا، في مقابل تراجع نسبي لدور بعض القوى الأوروبية. كما تُطرح مخاوف إضافية تتعلق بإدارة تدفقات الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية، خصوصًا من مناطق الساحل الأفريقي، حيث يُخشى أن تسهم مناطق النفوذ العسكري غير المباشر في تعزيز قدرة روسيا على التأثير في أحد أهم الملفات الحساسة بالنسبة للاتحاد الأوروبي [22].

على الصعيد الاستراتيجي، تنظر روسيا إلى ليبيا باعتبارها بوابة محورية نحو القارة الأفريقية، ضمن رؤية أوسع لتعزيز حضورها الجيوسياسي. ويندرج هذا التوجه في إطار مقاربة تقوم على الجمع بين الدعم العسكري والانخراط السياسي والاقتصادي، بما يضمن ترسيخ نفوذ طويل الأمد في المنطقة [23].

كما تسعى موسكو من خلال وجودها في ليبيا إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها دعم الاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف الليبية بوصفه المسار الأمثل لتسوية النزاع، إضافة إلى تأكيد السيادة الليبية وتقليل التدخلات الخارجية. وفي الوقت نفسه، يرتبط هذا الانخراط بأهداف اقتصادية وأمنية، تتمثل في توسيع التعاون في قطاعي النفط والغاز، والمساهمة في مكافحة الإرهاب من خلال دعم القدرات الأمنية المحلية، بما ينعكس على تعزيز الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا والساحل [24،25].

وعليه، يمكن القول إن ليبيا تمثل بالنسبة لروسيا فضاءً استراتيجيًا متعدد الأبعاد، يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، بينما يُنظر إلى هذا التوسع في المقابل بوصفه تحديًا مباشرًا للتوازنات الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى على النفوذ في القارة الأفريقية [26].

5.2. التحليل الاستراتيجي للعلاقات الروسية الليبية

تشير المعطيات الراهنة إلى أن الحضور الروسي في ليبيا لا يمكن تفسيره باعتباره مجرد استجابة ظرفية لتداعيات الأزمة الليبية، بل يمثل جزءاً من استراتيجية روسية أوسع لإعادة تموضع موسكو في المجال المتوسطي والأفريقي في سياق التحول التدريجي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب [2،7].

وتسعى روسيا من خلال الانخراط في الملف الليبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتداخلة، تتمثل في تعزيز حضورها الجيوسياسي في البحر المتوسط، وتأمين موطئ قدم استراتيجي بالقرب من الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وإعادة الإعمار.

ومن منظور تحليلي، فإن السياسة الروسية تجاه ليبيا تتسم بدرجة عالية من البراغماتية، إذ تعتمد موسكو على المحافظة على قنوات تواصل مع مختلف الأطراف الليبية، بما يتيح لها هامشاً أوسع للمناورة السياسية ويمنحها قدرة أكبر على التكيف مع التحولات الداخلية المتسارعة. [26،7]

كما يبدوا أن روسيا تنظر إلى ليبيا باعتبارها حلقة محورية ضمن شبكة نفوذها المتنامية في أفريقيا، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين القوى الدولية الكبرى على الموارد وممرات التجارة والطاقة. وفي المقابل، فإن استمرار الانقسام السياسي الليبي، وتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين، يحد من قدرة موسكو على تحويل نفوذها الحالي إلى نفوذ مؤسسي مستدام [10،11].

ويرى الباحث أن مستقبل العلاقات الروسية الليبية سيظل مرتبطاً بثلاثة محددات رئيسة تتمثل في مستوى الاستقرار السياسي الداخلي في ليبيا، واتجاهات التنافس الدولي في منطقة البحر المتوسط، وقدرة روسيا على التكيف مع المتغيرات الدولية الناجمة عن الأزمات الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية الغربية.

وعليه، يمكن القول إن العلاقات الروسية الليبية مرشحة للاستمرار والتطور خلال السنوات المقبلة، إلا أن طبيعة هذا التطور ستظل رهينة بدرجة كبيرة بمسار التسوية السياسية الليبية وبإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية [27].

3. الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين ليبيا وروسيا هي علاقات ديناميكية مرّت بتحولات بنيوية عميقة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، إذ انتقلت من مرحلة التأسيس الدبلوماسي (1955 - 1969م)، إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية خلال السبعينيات والثمانينيات، ثم إلى مرحلة التراجع في تسعينيات القرن العشرين، قبل أن تعود تدريجيًا إلى مسار إعادة الانفتاح منذ مطلع الألفية الجديدة، وصولًا إلى مرحلة إعادة التموضع الاستراتيجي بعد عام 2011م.

وأوضحت الدراسة أن هذه العلاقات لم تكن ثابتة أو خطية، بل تأثرت بشكل مباشر بتحولات النظام الدولي، وتغير موازين القوى، وتطور البيئة الداخلية الليبية، فضلًا عن التحولات في السياسة الخارجية الروسية. كما تبين أن ليبيا تمثل بالنسبة لروسيا موقعًا جيوسياسيًا محوريًا ضمن استراتيجية التوسع نحو شمال أفريقيا والقارة الأفريقية، في حين تنظر ليبيا إلى روسيا باعتبارها شريكًا مهمًا في مجالات الأمن والطاقة وإعادة الإعمار.
وفي المقابل، تواجه هذه العلاقات مجموعة من القيود والتحديات المرتبطة بالانقسام السياسي الداخلي، والتنافس الدولي والإقليمي، وعدم الاستقرار الأمني، فضلًا عن تأثير العقوبات والأزمات الدولية، وهو ما يجعل مستقبل العلاقات مرهونًا بدرجة كبيرة بتطور السياقين الإقليمي والدولي.

4. النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

1. أثبت الموقع الجيوسياسي لليبيا وامتلاكها موارد نفطية وغازية مهمة أنها تمثل عنصرًا مؤثرًا في الاستراتيجية الروسية تجاه شمال أفريقيا، ومجالًا مهمًا لتوسيع الحضور الروسي في البحر المتوسط والقارة الأفريقية.
2. أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الروسية، مما انعكس مباشرة على العلاقات الليبية الروسية؛ إذ تراجع حجم التعاون الثنائي ودخلت العلاقات خلال تسعينيات القرن العشرين مرحلة من التراجع والانكفاء، متأثرة كذلك بالعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، قبل أن تبدأ في التحسن تدريجيًا منذ منتصف التسعينيات.
3. أظهرت الدراسة أن التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي شكلت عاملًا رئيسيًا في تطور العلاقات الروسية الليبية؛ فقد انتقلت العلاقات من الشراكة السوفيتية خلال الحرب الباردة، إلى التراجع في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم إلى إعادة بناء العلاقات في عهد فلاديمير بوتين، وصولًا إلى تنامي الحضور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م.
4. كشفت الدراسة أن ليبيا أصبحت بعد عام 2011م أحد أهم مجالات إعادة التموضع الروسي في شمال أفريقيا، من خلال توظيف مجموعة متداخلة من الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بما في ذلك دعم الأطراف الليبية، والتعاون في مجال الطاقة، والحضور العسكري والأمني.
5. تبين أن تنامي الحضور الروسي في ليبيا ارتبط، بدرجة كبيرة، بحالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتراجع قدرة القوى الغربية على الوصول إلى تسوية مستقرة للأزمة الليبية، الأمر الذي أتاح لموسكو توسيع هامش حركتها وبناء علاقات مع أطراف وقوى ليبية متعددة.
6. أظهرت الدراسة أن قطاع الطاقة يمثل أحد أهم مرتكزات المصالح الروسية في ليبيا، إذ شكلت عقود النفط والغاز ومشروعات البنية التحتية أداة اقتصادية مكملة للتعاون السياسي والعسكري والأمني، وساهمت في تعزيز المصالح الروسية طويلة المدى في ليبيا.
7. أوضحت الدراسة أن العلاقات الروسية الليبية لم تتخذ مسارًا خطيًا، وإنما تأثرت بصورة مستمرة بالتغيرات الداخلية في ليبيا والتحولات في السياسة الخارجية الروسية؛ فانتقلت من مرحلة التأسيس الدبلوماسي خلال 1969–1955م، إلى التحالف والتعاون الاستراتيجي خلال 1989–1969م، ثم التراجع خلال 2003–1991م، فإعادة بناء العلاقات خلال 2010–2003م، وصولًا إلى مرحلة إعادة التموضع الروسي بعد 2011م وحتى 2025م.
8. بالنظر إلى مستقبل العلاقات الروسية الليبية حتى عام 2025م، تشير الدراسة إلى أن الاتجاه الأرجح يتمثل في استمرار الحضور الروسي في ليبيا، مع التركيز على مجالات الطاقة والبنية التحتية والتعاون العسكري والأمني والموانئ والموقع المتوسطي، مع بقاء مستوى هذا الحضور مرتبطًا بدرجة الاستقرار السياسي الليبي، ومسار توحيد المؤسسات، وطبيعة التنافس الروسي الغربي في البحر المتوسط وشمال أفريقيا.
9. تخلص الدراسة، في ضوء ذلك، إلى أن العلاقات الروسية الليبية حتى عام 2025م تجاوزت إطار العلاقات الثنائية التقليدية، وأصبحت جزءًا من حسابات أوسع تتصل بمصالح روسيا في البحر المتوسط وأفريقيا، وبسعيها إلى تعزيز موقعها في النظام الدولي متعدد الأقطاب .ومن ثم، فإن استمرار التعاون بين البلدين خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة موسكو وطرابلس على تحويل المصالح القائمة إلى اتفاقات ومشروعات مؤسسية مستقرة، وعلى قدرة ليبيا على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والوحدة المؤسسية.

5. التوصيات

1. تعزيز الحوار السياسي الليبي ـ الليبي باعتباره المدخل الأساسي لاستقرار الدولة، بما ينعكس إيجابًا على تنظيم العلاقات مع الشركاء الخارجيين، بما فيهم روسيا .
2. تنويع مجالات التعاون الليبي ـ الروسي بحيث لا يقتصر على الجوانب العسكرية، بل يمتد إلى قطاعات الاقتصاد والطاقة وإعادة الإعمار والتعليم الفني والتقني .
3. تفعيل الأطر الدبلوماسية متعددة الأطراف بما يضمن تنظيم التنافس الدولي في ليبيا وتقليل الانعكاسات السلبية للصراعات الإقليمية على السيادة الليبية .
4. دعم مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية عبر شراكات شفافة تراعي المصلحة الوطنية الليبية وتحد من آثار الانقسام السياسي على الاقتصاد .
5. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي .
6. تشجيع بناء علاقات دولية متوازنة تراعي المصالح الليبية وتحافظ على مبدأ احترام السيادة الوطنية بما يسهم في الحد من حدة الاستقطاب الدولي داخل الساحة الليبية.

بيان تضارب المصالح: "يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح."
مساهمات المؤلفين: "قدّم جميع المؤلفين مساهمة جوهرية ومباشرة وفكرية في هذا العمل، ووافقوا على نشره."
التمويل: "لم يتلق هذا البحث أي تمويل خارجي."
بيان توافر البيانات: "لم تُستخدم أي بيانات لدعم هذه الدراسة."

7. **المراجع:**

[1] إسماعيل حمودي. (2022). عزيز النفوذ الروسي في شمال أفريقيا: حدود النزعة البوتينية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. بتاريخ 21 فبراير 2022.

[2] Stent, A. E. (2019). Putin's World: Russia Against the West and with the Rest. New York: Twelve Books.

[3] Vandewalle, D. (2012). A History of Modern Libya (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
[4] Pack, J. (Ed.). (2013). The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future. New York: Palgrave Macmillan.
[5] Trenin, D. (2023). Russia in the Middle East: Moscow's Objectives and Strategy. Cambridge: Polity Press.
[6] International Crisis Group. (2024). The Road to Elections in Libya. Brussels.
[7] Galeotti, M. (2022). *The Weaponisation of Everything: A Field Guide to the New Way of War*. New Haven: Yale University Press.
[8] فيصل غازي ناصر. (2024). الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011، مجلة قضايا سياسية، العدد 79، ص420 - 444.
[9] نزار ميلاد الفورتاس. (2018). السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي، مجلة رؤية تركية، المجلد 7، العدد2، ص123 - 139.
[10] Ramani, S. (2020). Russia's strategy in Libya, Royal United Services Institute (RUSL), 7 April 2020.
[11] Wehrey, F. (2018). *The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
[12] عيدة قريد. (2023). التدخل الروسي في ليبيا .*مجلة المفكر*، جامعة محمد خضير بسكرة، 18(1)، ص287–301.
[13] Megerisi, T. (2020). Geostrategic dimensions of Russia's intervention in Libya. *Mediterranean Politics*, 25(5), 623–640.
[14] محمد جاسم حسين عبيد. (2026). روسيا وشمال أفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي .*مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، 2 (1)، ص 173-186.*
[15] Reuters. (2024). *Russia Expands Military Presence in Eastern Libya*. Reuters News Agency.
[16] United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2025). *Political and Security Update on Libya.* New York: United Nations.
[17] الزروق، حامد عبد الله الحضيري. (2025). المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في ليبيا .*مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها*، 24(1)، ص 268-274.
[18] Chatham House. (2021). *Russia and the Future of Libya*. London: Royal Institute of International Affairs.
[19] Atlantic Council. (2023). *Libya's Fragmentation and External Interventions*. Washington, D.C.
[20] Lacher, W. (2020). *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict*. London: I.B. Tauris.
[21] United Nations Security Council. (2024). *Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011) (S/2024/914)*. New York: United Nations.
[22] Financial Times. (2023). *Moscow's Strategic Shift in North Africa*. London.
[23] Al Jazeera English. (2024). *Russia's Growing Footprint in Libya and the Sahel Region*. Doha.
[24] Bobin, F. (2024, December). *La Russie renforce sa présence en Libye au grand dam des Occidentaux*. *Le Monde*. Paris
[25] Toaldo, M. (2022). Europe and Libya's instability: External actors and local fragmentation. *International Affairs*, 98(3), 785–804.
[26] Carnegie Endowment for International Peace. (2020). *Russia's Return to Libya: A New Mediterranean Strategy.* Washington, D.C.
[27] European Council on Foreign Relations. (2024). *Russia's Expanding Influence in Libya*. Berlin.

Transformations in Russian-Libyan Relations (1955-2025): A Study in Geopolitical and Strategic Dimensions

Ashref Ali Ehmaida
The Libyan Academy for Postgraduate Studies - Misrata, Political Science Department, Libya

Article information	Abstract
Key words Russian-Libyan relations, Russian	This study analyzes the evolution of Russian–Libyan relations from 1955 to 2025 by examining their historical development and political, military, and economic dimensions, as well as the domestic, regional, and international factors

foreign policy, military cooperation, geopolitics, regional security.

Received 18 07 2026, Accepted 07 09 2026, Available online 07 09 2026

that have shaped bilateral relations. The study adopts both the historical and analytical approaches to explain the evolution of cooperation and assess its strategic implications.

The findings reveal that Russian–Libyan relations have passed through several distinct phases. Diplomatic relations were established in 1955, followed by a significant expansion after Muammar Gaddafi assumed power in 1969. Relations declined during the 1990s, because of the collapse of the Soviet Union and the international sanctions on Libya, before gradually recovering in the early 2000s, and entering a new phase after 2011 marked by increasing Russian presence in Libya.

The study concludes that Libya occupies a pivotal geopolitical position in Russia's strategy toward North Africa. It argues that the future of Russian–Libyan relations will depend on political and security developments within Libya, as well as on the evolving regional and international balance of power.